البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات
الدولية الأخرى
جنيف

PERMANENT MISSION OF
EGYPT
to the United Nations Office, the
WTO and other International
Organizations
Geneva

بيان وفد جمهورية مصر العربية
في
الدورة الثانية والعشرين
لمجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة
مراجعة ليبيا

يوم الأربعاء الموافق ١٣ مايو ٢٠١٥

* * *

سيدي الرئيس،

يود وفد بلادي أن يرحب بوفد ليبيا الرفيع المستوى برئاسة سعادة وكيل وزارة الخارجية الليبية إلى جلسة المراجعة الدورية الشاملة الجارية، متمنيًا للوفد كل التوفيق.

إننا نؤكد ابتداءً دعم حكومة جمهورية مصر العربية للمؤسسات الشرعية لليبيا الشقيقة، الممثلة في الحكومة ومجلس النواب، وهي المؤسسات التي تجسد إرادة الشعب التي عبر عنها في انتخابات حرة نزيهة أعقبت ثورة تاريخية شارك فيها الشعب الليبي الشقيق بمختلف طوائفه.

إن وفد جمهورية مصر العربية يود أن يشيد بالخطوات البالغة الأهمية التي اتخذتها الحكومة الليبية على صعيد تطوير أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا على الرغم من الظروف القاسية التي تمر بها الدولة منذ اندلاع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، وكذلك إصرارهم على المضي قدمًا في عملية المراجعة رغم كل هذه الظروف الداخلية والتحديات الخارجية.

إذ على من عدم الاستقرار الذي تمر به ليبيا وما نجم عنه من آثار سلبية جسيمة على مجمل أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، خاصة الحق في الحياة الآمنة والسلامة الجسدية والحق في التعلُّم والحق في الصحة، فقد أُنشئ المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، وبدأ عمله بصورة فعالة عام ٢٠١٣، كما شهدت ليبيا عملية إصلاح قانوني واسعة شملت إلغاء محاكم أمن الدولة وتعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وإصدار قانون لمكافحة الإرهاب وقانون للعدالة الانتقالية.

إن وفد بلادي يرى أن إقامة دولة المؤسسات القوية المتماسكة التي ترعى الحقوق والحريات لن تتأتى سوى بإقرار مبدأ سيادة القانون وتطوير النظام القانوني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق تلك الغاية. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن ينوه بانتخاب هيئة صياغة الدستور الليبي التي أكملت مشروع الدستور في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، والذي يمهد السبيل لاستكمال إقامة دولة المؤسسات، كما ينوه بالنص على إنشاء لجنة جديدة لتقصي الحقائق والمصالحة تتولى النظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في فترة النظام السابق وبعد سقوطه، وكذلك من الجماعات المسلحة.

إننا نوجه دعوة للمجتمع الدولي للإسهام إسهامًا جادًا في عملية بناء مؤسسات الدولة الليبية حتى تتمكن من التصدي لمختلف التحديات التي تعترض مسيرة التنمية الشاملة في البلاد.

وختامًا نقدم التوصيات التالية لحكومة ليبيا الشقيقة:

١- مواصلة تقديم الدعم اللازم للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان لمساعدتها على أداء وظيفتها.

٢- اعتماد التشريعات اللازمة لمكافحة ظاهرة الاتجار في البشر.

٣- السعي للحصول على الدعم اللازم من الجهات المختلفة المعنية إقليميًا ودوليًا من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير المشروعة التي تحتاج لمقاربة متكاملة للتصدي لها.

شكرًا سيدي الرئيس.